

الطرف الإسنادي الواحد أو الجملة الموجزة.¹

ج - أصناف الجملة

لقد أدت مناقشة نواة الجملة إلى طرح قضية أصناف الجمل في العربية وقد ناقش المحدثون تمييز القدماء بين الجملة الفعلية والجملة الاسمية واعتبروا الفصل بين جملتي " البدر طلع " و " طلع البدر " فصلا لفظيا صناعيا متعسفا. وناقشوا أسس تعريفها وجادلوا خاصة في اعتبار مرتبة " المسند إليه " مقياسا محددا للفصل بين الجملتين .

ودعوا بصفة عامة إلى مراعاة نوعية المسند وما يفيد من معنى .

ومما تجدر الإشارة إليه في هذا الصدد قولان :

- أحدهما لمهدي المخزومي دعا فيه إلى بناء تعريف الجملة الفعلية والجملة

الاسمية على مقتضى ما يفيد المسند فيهما من معنى . يقول :

" فالجملة الفعلية هي التي يدل فيها المسند على التجدد أو التي يتصف فيها

المسند إليه أتصافا متجددا أي هي التي يكون فيها المسند فعلا لأنّ الدلالة على

التجدد دائما تستمد من الأفعال وحدها " .

أما الجملة الاسمية فهي التي يدلّ فيها المسند على الدوام والثبوت . . . أي

التي يكون فيها المسند اسما² .

- والآخر لإيراهيم أنيس : اعتبر فيه الجمل التي كان المسند فيها فعلا

متأخرا عن المسند إليه جملا فعلية قدم فيها المسند إليه بمقتضى أسلوب بلاغي هو

عادة القصر.³

ولقد أدت مناقشة نواة الجملة والدعوة إلى عدم تلازم المسند والمسند إليه

إلى مضاعفة أصناف الجمل : كما صنع ذلك أنيس و أيوب وتوسع فيها وحوصلها

1 أنظر حوصلة لهذه المواقف في حماسة عبد اللطيف العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم

والحديث ص : 40 وما بعدها

2 م. مخزومي. في النحو العربي نقد وتوجيه ص 41 - 42.

3 إ. أنيس من أسرار اللّغة ص 311